خطوط عامة لنقلة منهجية في كشف وتفعيل مقاصد القرآن العظيم

جاسر عودة [1]

ملخص

حاولت مناهج التفسير الموضوعي والنظمي على اختلاف طرائقها أن تتجاوز إشكاليات المناهج التجزيئية في تحليل نص الكتاب الكريم واستقراء معانيه. ونجحت بدرجات متفاوتة في تجاوز التجزيء في قراءة آيات وسور الكتاب العزيز كوحدات غير مترابطة، وعدم ربط أجزاء السور بمحاورها الموضوعية، وضعف استقراء المعاني القرآنية الكلية، وضعف الصلة بين القراءة والواقع الحضاري والعمراني المعيش. إلا أن مناهج التفسير الموضوعي والنظمي ما زالت في حاجة إلى نقلة منهجية لكشف وتفعيل معاصرين لمقاصد القرآن العظيم نحو تجديد الحضارة والعمران من منطلق إسلامي. وتشرح هذه الورقة - حسب ما تسمح المساحة المتاحة - الخطوط العامة المقترحة لنقلات منهجية في التعامل مع القرآن العظيم، وهي نقلات ضرورية من أجل تجاوز أخطاء منهجية معاصرة أدت إلى طرفين من الغلو والتقصير، وهذه النقلات تتلخص في ما يلي: من المحاور الموضوعية إلى منظومة المقاصد، ومن تبرير الواقع إلى منظومة المفاهيم، ومن السنة كمصدر موازي للقرآن إلى السنة كبيان للقرآن، ومن فصل الجزئيات عن الكليات إلى دوران الجزئيات حول الكليات، ومن الثنائيات المتوهمة إلى تعدد الأبعاد المقصود، ومن الفهم الثابت إلى استيعاب سنن التغيير، وأخيراً وليس آخراً من التفسير كتخصص إلى تعدد تخصصات المتدبر. وهي نقلات منهجية نراها ضرورية نحو تفسير يسهم في بناء الفقه والفكر الحضاري والعمراني المنشود.

أزمة إنسانية وقصور المسلمين

لا يخفى على القارئ الكريم الوضع المزري الذي وصلت إليه الإنسانية شرقاً وغرباً، والأزمة الأخلاقية العالمية في كل مجال من مجالات الحياة كما يلمسها كل من له قلب أو عقل، اللهم إلا ندرة من الناس الذين يعيشون في عزلات خاصة بهم متجاهلين الإنسانية وشجونها. وقد دلنا التحليل لأصول الإشكاليات التي نعاني منها في واقعنا على أن أزمات العالم السياسية والسياساتية والاقتصادية والاجتماعية والقضائية والفنية والصحية والبيئية والإعلامية وغيرها إنما هي أعراض لأمراض إيمانية وأخلاقية وفكرية مزمنة على المستوى الفردي والجمعي، وأن الإشكالية الأعمق في عالمنا الإسلامي - وفي العالم الأوسع - هي في ضعف الوازع الإيماني والممارسة الأخلاقية في مناهج الفكر والتطبيق السائدة عند قطاعات واسعة في كل المجالات وفي شتى أنواع الممارسات الفردية والمؤسسية.[2]

---

[1] رئيس مجلس أمناء معهد المقاصد بماليزيا وبريطانيا، وأستاذ كرسي الإمام الشاطبي لدراسات المقاصد في كلية السلام العالمي بجنوب أفريقيا. www.jasserauda.net

[2] عودة، جاسر. الدولة المدنية: نحو تجاوز الاستبداد وتحقيق مقاصد الشريعة. الشبكة العربية للأبحاث والنشر. بيروت ٢٠١٥م.

والأمة الإسلامية هي الأمة التي اختارها الله تعالى لتكون شهيدة على الناس تأمرهم بالمعروف وتنهاهم عن المنكر وتؤمن بالله وتدعو لذلك الإيمان. ولكنها اليوم للأسف في ذيل الأمم في كل مجال، وصار أبناؤها إلا من رحم الله تابعين لا مبدعين ومقلدين لا رواد. ولن يستطيع المسلمون أن يسهموا في حلحلة الأزمات المعاصرة إسهاماً أصلياً وليس تابعاً إلا إذا نهضوا وكان لهم كيان عمراني وحضاري متميز، وهو ما لا يمكن أن يحدث إلا من خلال المنهج القرآني الفريد وهدي الرسالة الخاتمة.

ولكن هناك قصور لا يخفى في مناهج تناول المسلمين لقضايا العصر، بين أصحاب الطرف المفرط الذين يريدون أن يتبعوا سنن من كان قبلنا شبراً بشبر ولا يبالون بضياع إيمان الأمة وهويتها، وبين أصحاب الطرف المغالي الذين يريدون أن يستنسخوا التاريخ استنساخاً إلى الواقع المعاصر دون وعي بفقه الثوابت والمتغيرات وفقه العمران القرآني الشامل. وكلا الطرفين يقصر عن الوفاء بمتطلبات المرحلة الدقيقة التي تمر بها الإنسانية والأمة الإسلامية خصوصاً. وكلا الطرفين يقع في أخطاء منهجية من الاختزال والتبرير والمغالطات المنطقية والقصور في التعامل مع المصادر والتخصصات، مما نعرض له فيما يلي بإيجاز:

أولاً: القراءات التجزيئية والاختزالية

هناك عدد من التحذيرات القرآنية من القراءات التجزيئية التي لا تصل أجزاء القرآن بعضها ببعض، إيماناً أو فهماً أو عملاً. قال تعالى: (أَفَتُؤْمِنُونَ بِبَعْضِ الْكِتَابِ وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضٍ فَمَا جَزَاءُ مَنْ يَفْعَلُ ذَلِكَ مِنْكُمْ إِلَّاخِزْيٌ) (البقرة: 85)، وقال: (فَلَعَلَّكَ تَارِكٌ بَعْضَ مَا يُوحَىٰ إِلَيْكَ وَضَائِقٌ بِهِ صَدْرُكَ) (هود: 12)، وعاقب الله تعالى: (الْمُقْتَسِمِينَ * الَّذِينَ جَعَلُوا الْقُرْآنَ عِضِينَ) (الحجر: 90)، والذين (يُرِيدُونَ أَن يُفَرِّقُوا بَيْنَ اللَّهِ وَرُسُلِهِ وَيَقُولُونَ نُؤْمِنُ بِبَعْضٍ وَنَكْفُرُ بِبَعْضٍ وَيُرِيدُونَ أَن يَتَّخِذُوا بَيْنَ ذَٰلِكَ سَبِيلًا) (النساء: 150)، إلى غير ذلك من الآيات البينات.

والقراءات التجزيئية للكتاب الكريم تجلت في عدد من الصور، من أبرزها أن يتخذ التفسير بعداً منهجياً واحداً ولا يكامل بينه وبين الأبعاد الأخرى، فنجد التفسير الأثري والفقهي والصوفي واللغوي والتاريخي والعلمي والبياني، وغير ذلك. فلا يربط المفسر الفقيه مثلاً بين فقه الجوارح وفقه القلب، فتظهر الأحكام الفقهية مبتورة عن حكمها وأثرها على الإيمان والصلة بالله تعالى، بل وقد يقتصر التركيز على ما سمي (آيات الأحكام) ولا تستخرج أحكاماً شرعية مهمة وذات أثر مجتمعي وحضاري من القصص أو الأمثال أو المعاد. ثم نجد المفسر الصوفي لا يأبه بقضايا الأحكام الشرعية فيركز على المعاني الباطنة وقضايا السلوك دون أن يربطها بالأحكام الشرعية في العبادات أو المعاملات. ونجد التفسير (العلمي) المعاصر لا يُدخل في (العلم) إلا ما وصل إليه الغرب المعاصر في العلوم الطبيعية تحديداً، ولا يربط التفسير (العلمي) بالعقيدة أو التاريخ أو السنن الإلهية أو عالم الغيب أو غيرها من الأبعاد التي ترتبط بطبيعة الكون في التصور الإسلامي. وهكذا. وقد أدت مثل هذه القراءات إلى علوم إسلامية مبتورة الوشائج وقاصرة عن معالجة الأزمة الحضارية للأمة والتي تحتاج إلى مقاربة شاملة ومتعددة الأبعاد تتجاوز الاختزال وضيق الأفق إلى التكامل والتركيب بين القراءات المختلفة لكلام الله تعالى من كل شاكلة.

ومن الأمثلة على المنهج التجزيئي السائد التعامل مع آيات الكتاب العزيز آية آية أو حزباً حزباً دون النظر إلى موضوع الفقرة ثم محاور السورة ثم القرآن كله بمعانيه الكلية، فضلاً عن ربط تلك المعاني بالواقع المعيش. وقد حاولت القراءات الكلية والتوحيدية والنظمية والموضوعية المعاصرة تجاوز تلك الإشكالات، ولو بدرجات متفاوتة، بتجاوز التجزيىء في قراءة آيات وسور الكتاب العزيز كوحدات منفصلة غير مترابطة، والتجزيىء في عدم ربط آيات السور بموضوعاتها ومحاورها، والتجزيىء في عدم استقراء المعاني القرآنية الكلية، وتجاوز التجزيىء بربط القراءة والتحليل بالواقع الحضاري والعمراني المعيش. إلا أن هذه القراءات ما زالت تفتقر منهجياً إلى تكامل أوثق بين أجزاء الكتاب العزيز واتخاذه أصلاً يتفرع منه وأساساً يبني عليه فقه حضاري وعمراني معاصر، مما تجتهد هذه الورقة للإسهام فيه.

ومن أكبر مظاهر المنهج التجزيئي في التعامل مع الكتاب الكريم تربية وتعليماً وبحثاً اعتبار التدبر والبحث في القرآن الكريم (تخصصاً) لا يلج فيه إلا من درس في كليات وأقسام أكاديمية للتفسير، وتم الفصل بالتالي بين تخصصات التفسير والفقه والحديث والعقيدة والدعوة وأصول الدين والتربية الإسلامية واللغة وغيرها، وبالتالي فطالب أو باحث الفقه قلما يتعرض للقرآن الكريم نفسه إلا في معرض ما ذكره الفقهاء تاريخياً من أدلتهم التفصيلية، ولا يتدرب هو منهجياً على تفعيل الكتاب العزيز في استنباط الأحكام الشرعية أو الحكم على ما يستنبطه الآخرون، وطالب أو باحث الحديث قلما يتعرض للقرآن الكريم نفسه ولا يتدرب منهجياً على النظر إلى السنة الشريفة على صاحبها الصلاة والسلام كبيان للقرآن، أو النظر إلى متون وتقسيمات وأبواب الأحاديث في ضوء القرآن، اللهم إلا أحاديث أسباب النزول وما إليها. وهكذا في كل تخصص. ورغم أن التخصص والشهادات والإجازات وسيلة للتعلم والتأهل لا ريب في ذلك، إلا أن اعتبار علوم القرآن تخصصاً لا يلجه إلا المؤهلون في (التفسير) قد قطع الصلة بين مختلف العلوم الشرعية والاجتماعية والطبيعية وبين القرآن الكريم، مما أدى إلى أزمة في تصور الأمة للمرجعية المركزية للقرآن وهيمنته ليس فقط على الكتب السابقة بل وعلى كتب وفكر المسلمين كذلك.

ثانياً: القراءات التبريرية للواقع المعاصر أو التاريخي

هناك فرق بين أن يكون المنطلق والأساس هو الواقع النظري الفكري أو العملي التطبيقي، فيتوجه منه الباحث الإسلامي للبحث عن تبرير (إسلامي) لذلك الواقع عن طريق تفسيرات جديدة لمعاني القرآن أو فهم جديد للسنة أو رأي فقهي أو حدث تاريخي يبدو مؤيداً بل وقد يبدو سابقاً لتصور هذا الواقع بمفاهيمه ونظمه، وبين أن يكون القرآن الكريم هو المنطلق الذي يبدأ من عنده تصور الكون أصلاً ثم تعريف المفاهيم ذات العلاقة بالموضوع قرآنياً، ثم دراسة علاقة تلك المفاهيم بالواقع المعيش وإشكالياته التي تتعارض مع التصور القرآني، ثم اقتراح الحلول لتلك الإشكاليات من منطلق تقريب الواقع من التصور الإسلامي بمفاهيمه وثوابته ومقاصده.

مثلاً، هناك فرق بين الفكر السياسي الإسلامي الذي ينطلق من التصور الديمقراطي لمفاهيم الدولة الوطنية والانتخابات وتعدد الأحزاب وجماعات الضغط وحقوق الإنسان، أو عكس ذلك انطلاقاً من التصور الشمولي للدولة في مفاهيم السيادة المطلقة للدولة والقادة الملهمين والحزب الواحد والأهداف القومية، وبين الفكر السياسي الإسلامي الذي ينطلق تأسيساً من مفاهيم قرآنية كالاستخلاف وأرض الله ومال الله والشورى والأمر والعمران والحكم والأمانة، ثم يتعامل مع الواقع السياسي - ديمقراطياً كان أم شمولياً، ملكياً كان أم جمهورياً - ويحدد ما يتفق أو يختلف معه من مفاهيم ونظم وسياسات.

وهناك فكر اقتصادي إسلامي ينطلق من التصور الرأسمالي للنمو والاقتصاد الحر والبنوك والشركات العالمية والأسواق المالية، أو عكس ذلك انطلاقاً من التصور الاشتراكي لتحكم الدولة والملكية المشتركة واللا طبقية وحرية الأفراد، وبين الفكر الاقتصادي الإسلامي الذي ينطلق أصلاً من مفاهيم قرآنية للتداول والعدل وحق المال والتجارة والوقف، ثم يتعامل انطلاقاً من المفاهيم القرآنية مع الواقع الاقتصادي - رأسمالياً كان أم اشتراكياً، محلياً كان أم دولياً - ويحدد ما يتفق أو يختلف معه من كليات وجزئيات المفاهيم والنظم والسياسات.

وهكذا في سائر العلوم ومناحي الحياة: الفكر الأول يبرر للواقع المعيش والسلطة المتغلبة والأدلوجة السائدة بين الناس بكل المفاهيم التي قد تتعارض في أشكالها وجزئياتها مع المنهج القرآني، فتؤدي إلى الاحتلال الثقافي والهزيمة الحضارية. وأما الفكر الثاني فهو يتعامل مع الواقع المعيش والنظم المعاصرة، ولكنه يصر على رؤية قرآنية تنقد وتصلح وتدعم فقط ما يتوافق مع الإسلام، مما يؤدي إلى الحفاظ على مركزية المنهج القرآني ويسهم في نهضة المسلمين ودورهم في تطوير النظم البشرية المعاصرة نحو الأقوم والأقرب لمرضاة الله تعالى.

ثالثاً: منهجية دراسة السنة كمصدر موازي للقرآن

لا يصح منهجياً استكشاف منهج القرآن بمعزل عن السنة النبوية الشريفة على صاحبها الصلاة والسلام، كما لا يصح منهجياً - في نفس الوقت - أن يؤدي استصحاب السنة الشريفة لحكم معارض للقرآن نفسه فضلاً عن أن يكون (ناسخاً) له كما ادعى بعض الناس. فالقرآن نفسه حدد دور النبي صلى الله عليه وسلم بالنسبة إليه في مثل قول عز من قائل: (وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ) (النحل: 44)، وقال: (وَمَا أَنزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ إِلَّا لِتُبَيِّنَ لَهُمُ الَّذِي اخْتَلَفُوا فِيهِ وَهُدًى وَرَحْمَةً لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ) (النحل: 64). فدور السنة - بنص القرآن - هو البيان للقرآن لا معارضته ولا نسخه.

ولكن هناك إشكالية منهجية في تصحيح بعض روايات السنة التي ثبتت في الصحاح رغم تعارضها مع محكمات القرآن العامة وكلياته الجامعة، والأمر يتطلب بحثاً موسعاً، ولكن ما يتعلق منه ببحثنا هذا هو أن فقه الصحابة رضي الله عنهم في مثل هذه الحالات اقتضى أن يردّوا تلك الروايات متناً ويثبتوا القطعيات والمحكمات القرآنية، كالحديث الذي رواه ابن عمر رضي الله عنه بلفظ: (إن الميت ليعذب ببكاء أهله عليه)، والذي علقت عليه أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها معلقة: (حسبكم القرآن)، وقرأت: (لَا تَزِرُ

وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى) (الأنعام: 164، الإسراء: 15، فاطر: 18، الزمر: 7، النجم: 38)، وهي هنا لا تشكك في عدالة الراوي فقد قالت رضي الله عنها: (يغفر الله لأبي عبد الرحمن. أما إنه لم يكذب ولكنه نسي أو أخطأ)،[3] وحكمت على ذلك باتخاذ هذه الآية المحكمة القاعدة التي تكررت في الكتاب العزيز دليلاً قرآنياً على فرع من أصل العدل لا يصح منهجياً أن تنقضه رواية معرضة لخطأ في الفهم ولو كان الراوي صحابياً.

وكردّها رضي الله عنها لرواية أبي هريرة رضي الله عنه: (إنما الطيرة في المرأة والدار والدابة)، باستشهادها مرة أخرى بمعنى كلي قرآني، فقرأت: (مَا أَصَابَ مِنْ مُصِيبَةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي أَنْفُسِكُمْ إِلَّافِي كِتَابٍ مِنْ قَبْلِ أَنْ نَبْرَأَهَا) (الحديد: 22)، وقالت: (لم يحفظ أبو هريرة، لأنه دخل ورسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: قاتل الله اليهود، يقولون إن الشؤم في الدار والمرأة والفرس. فسمع آخر الحديث ولم يسمع أوله)،[4] وكردها كذلك لفهم من روى إباحة زواج المتعة بالعودة لكتاب الله فقالت معربة عن منهجها في حل ذلك التعارض: (بيني وبينكم كتاب الله)، وكاحتجاجها أيضاً وابن عباس وعبيد بن عمير بقول الله تعالى: (قُل لَّاأَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَىٰ طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ إِلَّاأَن يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا مَّسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خِنزِيرٍ فَإِنَّهُ رِجْسٌ أَوْ فِسْقًا أُهِلَّ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ) (الأنعام: 145)، معارضين لفهم علي وابن عمر والبراء بن عازب وابن أبي أوفى رضي الله عنهم جميعاً لنهي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن لحوم الحمر الأهلية يوم خيبر على أنه تحريم إضافي، والدليل هو القصر القرآني الواضح في: (قُل لاَّ أَجِدُ ... إِلَّا).[5]

وكرد عمر وزيد بن ثابت وأسامة بن زيد وعائشة وغيرهم رضي الله عنهم لحديث فاطمة بنت قيس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يجعل لها سكنى ولا نفقة، وقول عمر المشهور: (لا ندع كتاب ربنا وسنة نبينا بقول امرأة لا ندري صدقت أم كذبت حفظت أم نسيت)،[6] وغير ذلك كثير مما يعتبر أصولاً شرعية على صحة رد الروايات - سنداً أو متناً - إذا ناقضت كليات القرآن ومحكماته.

ولكن كثيراً من الفقهاء قرروا تبني منهجية في فقه السنة خصصوا فيها عموميات القرآن المحكمة باستثناءات تتناقض معها تناقضاً، وبعضهم نسخ ببعض روايات السنة أحكام القرآن الواضحة، وهذا كله يتعارض مع منهج القرآن الكريم في كون السنة بياناً للكتاب وليست حاكمة عليه. كيف يتوافق الفهم السائد للحديث: (من بدل دينه فاقتلوه)[7] مع الإحكام والإطلاق والعموم في: (لاَ إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ) (البقرة:

---

[3] السيوطي، جلال الدين. الإصابة فيما استدركته عائشة على الصحابة، مكتبة العلم، 1988، ص 43. والحديث في البخاري ومسلم والترمذي والنسائي وغيرهم.

[4] رواه أبو داود في مسنده ص 215 ورقم 1537 ، والطبراني في مسند الشاميين 4/343 .

[5] راجع تعليق الشافعي في: الشافعي، محمد بن إدريس. الأم، دار المعرفة ببيروت. 1410هـ/1990م، ج 4، ص151.

[6] راجع المناقشة في: ابن حزم، علي بن أحمد. المحلى، المطبعة المنيرية، 1352هـ، ج 10، ص 296

[7] الحديث رواه البخاري (2794)، وفيه من طريق ابن عباس عكرمة البربري وهو متهم بالكذب على ابن عباس، وفيه من طريق معاذ بن جبل بُرَيد بن عبد الله وهو متهم برواية المناكير، ولو صح فلا يصح فهمه إلا أن يؤول على الجمع بين الردة وجرائم أخرى. يراجع كتاب أستاذنا الشيخ طه جابر العلواني: العلواني، طه جابر. لا إكراه في الدين، الشروق الدولية والمعهد العالمي للفكر الإسلامي، القاهرة، 2006 - 2003

256:)؟ وكيف يتوافق الحديث (جعل رزقي في ظل رمحي)[8] مع قوله تعالى: (وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَكُمْ وَلا تَعْتَدُوا إِنَّ اللَّهَ لا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ) (البقرة: 190)؟ وكيف يتوافق الفهم السائد للحديث: (لن يفلح قوم ولوا أمرهم امرأة)[9] مع قصة ملكة سبأ وقيادة قومها للإسلام مع سليمان؟ وكيف يتوافق الفهم السائد للحديث (سحر رسول الله صلى الله عليه وسلم رجل من بني زريق يقال له لَبيد بن الأعصم حتى كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يخيل إليه أنه كان يفعل الشيء وما فعله)[10] مع قوله تعالى: (وَاللَّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ النَّاسِ) (المائدة: 67) وقوله تعالى: (إِنَّهُ لَيْسَ لَهُ سُلْطَانٌ عَلَى الَّذِينَ آمَنُوا وَعَلَى رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ) (النحل: 99)؟ وغير ذلك كثير. وقد أدى عدم إعمال هذه المنهجية القويمة في واقعنا الفقهي والفكري إلى أحكام شاذة ناقضت مقاصد القرآن العليا وأصوله المتينة، كما يتضح من هذه الأمثلة المذكورة وغيرها كثير.

رابعاً: فصل الجزئيات عن الكليات

... النقلة من الحديث عن مركزية القرآن العظيم حديثاً يؤكد على أولوية وأهمية كليات القرآن الكريم ومقاصده، ولكنه يقصّر في تفعيل تلك الكليات والمقاصد نفسها في تفاصيل وجزئيات الفقه والفكر الحضاري والعمراني وفي اتخاذها إطاراً منهجياً في التعامل مع واقع الحياة ومشكلات الإنسانية. والمطلوب هو نقلة إلي حديث عن مركزية القرآن العظيم يضع معانيه في قلب المنهجية التي تنتج نظريات نتعامل بها مع نظم الواقع تعاملاً ينتج أثراً مباشراً على هذه النظم، على مستوى البشر والمؤسسات والدول والحضارة.

خامساً: حتمية الثنائيات المتوهمة

وقد تسبب هذا القصور في ...

سادساً: افتراض ثبات الفهم

---

[8] أورده البخاري في التعليق في باب الجهاد، ورواه أحمد في مسنده وصححه أحمد شاكر، ج 7، ص 121، وحسنه الألباني في إرواء الغليل: الألباني، ناصر الدين. إرواء الغليل في تخرج أحاديث منار السبيل، المكتب الإسلامي، 1979 - 1399، ج 5، ص 109

[9] رواه البخاري (4425) والنسائي (8/227) عن أبي بكرة الصحابي، وبوب النسائي عليه بقوله: النهي عن استعمال النساء في الحكم. وقد ذكر الذهبي في السير قصة عمر المشهورة في جلده أبا بكرة، ونافعاً، وشبل بن معبد لشهادتهم على المغيرة بالزنا ثم استتابهم فأبى أبو بكرة أن يتوب وتاب الآخران.

[10] رواه البخاري في باب السحر من كتاب الطب (5430)

وقد تسبب هذا القصور في ...

سابعاً: قصور التخصصات

علماء النص وعلماء الواقع

النقلة المطلوبة منهجية تأسيسية

والإشكاليات المذكورة أعلاه لا يمكن التعامل معها بمنهجيات جزئية

ولكي نحقق النهضة الحضارية المنشودة والنقلة المعرفية اللازمة لتحقيق .. فإنه لابد من نقلة منهجية عميقة لا تقتصر فقط على التحسين والتطوير المتدرج في منهجيات الاجتهاد ... وإنما هي نقلة تنطلق من تعريفات أساسية مختلفة ...

أولاً: من المحاور الموضوعية إلى منظومة المقاصد

لا يحتاج القرآن في نظري أن نستدل على مقاصديته نصاً أو استقراءاً أو استنباطاً، وإنما المتدبر للقرآن يرى أن الغايات المرادة والمعاني المقصودة هي منطق القرآن نفسه، والدليل على ذلك هو القرآن كله بطوله وعرضه. فما من ....

أن تكون المعاني المقصودة المستقراة على مستوى الآيات والموضوعات والسور والكتاب كله هي محاور التحليل وليس الموضوعات، وبالتالي يسأل المتدبر (لماذا؟) ...

المقاصد ترسم أهداف النظم المعاصرة ...

من مقاصد الفقه إلى مقاصد القرآن

استكشاف المنظومات المقاصدية المركبة

وإذا قرأنا القرآن من هذا البُعد وجدنا أن المرادات الإلهية ليست خمسة ولا ستة ولا تحدها ثلاثية أو عشرية، وإنما
أن تسعى لاستكشاف منظومة مركبة ومتعددة الأبعاد لمقاصد القرآن من أجل طرحها بديلاً عن منظومات مقاصد الشريعة التقليدية

ثانياً: من تبرير الواقع إلى منظومة المفاهيم

وأن تبني رؤية قرآنية مستقلة للعالم عن طريق منظومة مفاهيم قرآنية خالصة لا تقع في التبرير لواقع المفاهيم أو المصطلحات أو العلوم الغير قرآنية - التاريخية منها والمعاصرة،

العربية

ثالثاً: من السنة كمصدر موازي للقرآن إلى السنة كبيان للقرآن

ثم إن هذا البيان المقصود يتعلق بمقاصد الرسول صلى الله عليه وسلم في أقواله وأفعاله وتصرفاته، ولا يصح أن يُفهم مطلقاً كأن السنة تضيف مصدراً موازياً للقرآن الكريم. وسيأتي مزيد بيان لتلك المقاصد وأثرها في بيان السنة للقرآن.

رابعاً: من فصل الجزئيات عن الكليات إلى دوران الجزئيات حول الكليات

أشبعت مثالب القراءة الجزئية بحثاً، من أنها ... إلى أنها ...

ولكن القراءات الكلية لم تحقق النقلة المنهجية الكافية لتحقيق الإنتاج المعرفي المنشود، إذ أنها اقتصرت على المعاني العالية والمثل الفضفاضة، دون أن تربط الجزئيات بالكليات

وأن لا تقتصر القراءة المنظومية على القراءة الكلية بل تكامل بين القراءتين الجزئية والكلية وفق منهجية محددة تدير الجزئيات في أفلاك الكليات،

جزئيات المفاهيم تتكامل بعلاقات متعددة ...

خامساً: من الثنائيات المتوهمة إلى تعدد الأبعاد المقصود

مساحات التنوع

سادساً: من الفهم الثابت إلى استيعاب سنن التغيير

سابعاً: من التفسير كتخصص إلى تعدد تخصصات المتدبر

المقاصد والمفاهيم والسنة

وأن تسعى المنهجية المنظومية لتحقيق التكامل بين منهجيات التفسير الأثرية واللغوية والبيانية والفقهية والعلمية والتاريخية وغيرها،

من الفقه الحضاري إلى الفكر الحضاري

وأخيراً وليس آخراً، فقد آن الأوان لكي تستعيد المرأة المتدبرة